في كلمة بمؤتمر الاشتراكية الدولية في جنيف

الرئيس طالباني: الإرهابيون يستفيدون من تساهل الحكومات المعادية للعراق

بغداد / المدى

اكد رئيس الجمهورية جلال طالباني ان العراق يتعرض الى غزو خارجي من الارهابيين القادمين اليه من شتى انحاء العالم العربي من المغرب العربي وليبيا ومصر واليمن والسعودية والاردن وسوريا.

جاء ذلك في كلمة القاها الرئيس طالباني في مؤتمر الاشتراكية الدولية الجمعة الماضية في جنيف وتلقت الـ(المدى) نسخة منها.

وقال الرئيس: نأتي إليكم من العراق الديموقراطي الفيدرالي الجديد الذي وفر أوسع الحريات الديموقراطية لشعبه على أنقاض دكتاتورية أجرمت بحق الشعب وخانت الوطن و خلفت وراءها مقابر جماعية تضم مئات الآلاف من الناس الآمنين الذين دفنوا أحياء في المقابر الجماعية كما خلفت لنا اقتصاداً مدمراً و بلداً خراباً وديوناً تقدر بمئات الآلاف من ملايين الدولارات . وعانى شعبنا العراقي بقومياته المختلفة ومذاهبه المتعددة خلال فترة الدكتاتورية التي تجاوزت خمسة وثلاثين عاما، عانى ويلات الحروب التي شنتها الدكتاتورية على شعب كردستان العراق في الشمال وجماهير الشعب العربي في الجنوب و على الجارة إيران والشقيقة الكويت المسالمة. لقد جلبت هذه الحروب على شعبنا ويلات التدمير وإزهاق أرواح مئات الآلاف وتشريد الملايين من الوطن وتبديد ثروات البلاد الطائلة وتخريب جميع القرى والقصبات في كردستان وتجفيف الاهوار وقطع ملايين أشجار النخيل وتعطيل الزراعة والصناعة الوطنية.

واضاف طالباني عندما هب شعبنا لممارسة حرياته و التصدي لمهمات التعمير والتجديد جوبه بالقرار ١٤٨٣ الجائر الذي أصدره مجلس الأمن الدولي بالإجماع بما فيه الصوت العربي الموجود فيه و الذي فرض الاحتلال و تبعاته الظالمة على العراق. مما حرم شعبنا من حقه في ممارسة حكمه وبناء مؤسساته البرلمانية و السياسية و العسكرية. ولكن شعبنا التواق للحرية و حق تقرير المصير واصل النضال حتى تم إقناع الاحتلال المفروض دوليا وإقناع الأمم المتحدة بتشكيل مجلس الحكم من ممثلي القوى الإسلامية و الديموقراطية و القومية الكردية ومن ثم إجراء ثلاثة انتخابات حرة للبرلمان و سن دستور دائم و انتخاب الرئاسات الثلاث ، رئاسة الجمهورية و المجلس النيابي و رئاسة الوزارة و انبثقت عنها حكومة وحدة وطنية تضم ممثلي الكتل النيابية الاربع الممثلة في البرلمان.

واكد باشرنا باستعادة سيادتنا الوطنية و علاقاتنا الدبلوماسية مع العالم و بقيت المهمة الأمنية بما فيها إعادة تأسيس القوات المسلحة و التصدي للإرهاب من صلاحيات مشتركة لقوات التحالف الدولي و الحكومة العراقية و هي مهمة نناضل الآن بالوسائل السلمية و الدبلوماسية على استعادتها كاملة الى أيدي الحكومة العراقية المنتخبة بحرية.

واوضح الرئيس طالباني نحن نعتبر هذه الاستعادة شرطاً أساسياً لاستكمال بناء قواتنا المسلحة بشكل ضروري لفرض الأمن و القانون ودحر العصابة الإرهابية المعروفة بالقاعدة التي تشن حرب إبادة ضد الشعب العراقي بجميع طوائفه و قومياته . فقد كفَرت هذه العصابة الموغلة في الإجرام الأكثرية الشيعية و خَونت القومية الثانية –القومية الكردية –واعتبرت العرب السنة الرافضين للتعاون معها مرتدين يستحقون الموت. وعلى الرغم من تصدي المواطنين العرب السنة لهذه العصابة المجرمة في مناطقهم و اشراك عشائرهم في محاربتها و نجاح قواتنا المسلحة الفتية بإلحاق هزائم نكراء و أضرار فادحة بأفرادها إلا أن هذه العصابة تواصل سياسة القتل الأعمى للناس الآمنين من عمال و طلبة و رجال دين مسلمين و مسيحيين، مما أدى الى خلق اضطرابات هجرت مئات الآلاف من العراقيين الى الأردن و سورية. وتشريد عشرات الآلاف الى مناطق كردستان العراق الآمنة.

وشدد رئيس الجمهورية، إن العراق يتعرض و منذ تحريره من الدكتاتورية الى غزو خارجي للإرهابيين القادمين إليه من شتى أنحاء العالم العربي ، من المغرب العربي و ليبيا و مصر و اليمن والسعودية و الأردن و سورية مستفيدين من تساهل الحكومات المعادية للعراق الديموقراطي الفيدرالي و حتى من مساعدات مالية سخية تقدمها هيئات تدَعي الإسلام في هذه البلدان. حتى أصبح العراق ميداناً لتواطؤ أغلب هذه الحكومات ضد شعبنا و الأسباب واضحة وهي:

١- الخوف من الديموقراطية العراقية الناشئة التي إذا توطدت و استقرت ستُلهم شعوب الشرق الأوسط للمطالبة بالديموقراطية المحرومة منها وتلهم القوميات المظلومة للنهوض للمطالبة بحقوقها القومية.

٢- عداء بعض هذه الحكومات للشيعة في العراق.

٣- عداء بعضها الآخر للقومية الكردية التي نالت ضمن هذا العراق الجديد حقوقها القومية من الفدرالية و أوجدت منطقة آمنة مزدهرة.

٤- عداء و خوف بعض الحكومات من قيام عراق مستقر ، ديموقراطي ، موحد ومستقل مما يؤدي الى تغيير كبير في موازين القوى و المعادلات الظالمة السائدة.

لقد سعت العصابة الإرهابية الى إثارة الفتنة الطائفية و القومية في العراق. ولكنها فشلت فشلاً ذريعاً في مجال الفتنة القومية إذ تعززت العلاقات الكردية العربية و رحبت الجماهير العربية في بغداد و مناطق صلاح الدين بالوحدات الكردية التابعة للجيش العراقي و قام العديد من وحدات الحرس الجمهوري بتأمين الأمن و السلام في المحلات العربية السنية في بغداد.

أما في مجال الفتنة الطائفية ، فقد تصدى لها العلماء المسلمون السنة الواعون وكذلك المرجعية الشيعية الرشيدة بزعامة المرجع الأعلى سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني وشكل العلماء المسلمون السنة و الشيعة تحالفاً فيما بينهم لدرء الفتنة الطائفية التي كانت تثأر لقتلى طائفتها من الأبرياء و المسالمين من الطائفة الأخرى. كل ذلك منع الفتنة الطائفية حيث يتجه المسلمون الشيعة والسنة الآن نحو تعزيز وحدتهم و رص صفوفهم للوحدة الوطنية و لمقارعة الإرهاب الأعمى.

وقال طالباني برغم الأخطاء و النواقص وعدم تحقيق الانتصار الكامل على الإرهاب فقد حققنا نجاحات مهمة في الميادين السياسية و الثقافية و العمرانية و الاقتصادية و غيرها.

ففي الميدان السياسي توجهت حكومتنا برئاسة الدكتور المالكي نحو المصالحة الوطنية بخطوات مهمة كطرح البرنامج و تنظيم الاجتماعات لقوى المجتمع المدني و للعشائر ومن ثم الاتصال بمنظمات مقاتلة عراقية معادية للإرهاب و راغبة في الإسهام في المسيرة الديموقراطية كما تم الاتفاق أخيراً بين الرئاستين رئاسة الجمهورية و رئاسة الوزارة على تشكيل قيادة جماعية وفق الدستور الذي ينص على حقيقة أن السلطة التنفيذية تتكون من رئاسة الجمهورية و رئاسة الوزراء الممثلة لمجلس الوزراء و بذلك تتم معالجة شكوى إهمال ممثلي العرب السنة من ممارسة الدور القيادي في اتخاذ القرارات و الإشراف على شؤون الدولة والعمل المشترك للتصدي للتحديات وممارسة المسؤوليات كل حسب اختصاصاته الدستورية.

وبين الرئيس بقوله اننا نأمل من الوصول الى اتفاق مع المعارضة العراقية المسلحة و الى إصدار قانون النفط وقانون "اجتثاث البعث" مما يعطي الاطمئنان للجميع بان ثروة العراق النفطية هي ملك للشعب العراقي كله تتوزع وفق نسبة النفوس و الحاجة الى الإعمار على المحافظات العراقية المختلفة.

وفي الميدان الثقافي فقد عادت الدراسة الى المدارس من الابتدائية الى الجامعات التي زاد عددها وخاصة في إقليم كردستان حيث توجد الآن خمس جامعات و جامعتان تحت الإنشاء وبدأت الصحافة و المجلات تصدر بكثرة و تعددت النوادي الثقافية و العلمية وتعقد المجالس الثقافية و المؤتمرات العديدة. فقد وفرت الديموقراطية الموجودة أجواء الحرية و النشاط في الميدان الثقافي أيضاً.

والمناطق الآمنة في العراق تشهد حركة عمرانية واسعة و إعادة البناء و ازدهرت الحياة الاقتصادية في العراق بتحريرها من احتكار الدولة وشروع القطاع الخاص بالفعاليات المتعددة وزيادة رواتب الملايين بأكثر من مئة أو مئتي ضعف. وعادت العديد من المعامل الى العمل وتسعى الحكومة لتشغيل بقية المعامل المعطلة.

واختتم الرئيس كلمته بالقول إننا نتطلع الى الأممية الاشتراكية لمساعدتنا على اجتياز مرحلة الصعوبات و المشاكل التي نعاني منها وبالأخص نتوقع إسنادكم و دعم حكوماتكم :

١- لمكافحة الإرهاب الذي أصبح خطراً على الجميع و آفة عالمية.

٢- إبلاغ أحزابكم و شعوبكم بالصورة الحقيقية للأوضاع في العراق وبيان الجوانب المشرقة بجانب السلبيات وذلك دون التركيز على النواحي السلبية فقط.

٣- تشجيع الحكومات التي تحكمها الأحزاب الاشتراكية على إلغاء ديونها لتكون قدوة للحكومات الاخرى.

٤- تشجيع الشركات و رجال الأعمال للاستثمار في العراق بدءاً بالمناطق الآمنة و وصولاً الى سائر أنحاء العراق.

٥- تقديم الدعم المعنوي و الإسناد الاعلامي للعراق الديموقراطي الفيدرالي الموحد.

٦- إرسال الوفود الى العراق لتقصي الحقائق و بيان ملاحظاتكم الرفاقية عن أعمالنا.

٧- مطالبة دول المنطقة بالكف عن التدخل في الشؤون الداخلية واحترام استقلال وسيادة العراق الوطنية ووحدته الوطنية ومنع المساعدات المالية و التسهيلات عن الإرهابيين.

المجلس العراقي للسلم والتضامن في دهوك يحيي اليوم العالمي لمناهضة التعذيب

دهوك / وكالات

احيا المجلس العراقي للسلم والتضامن فرع دهوك اليوم العالمي لمناهضة التعذيب، وقد اقيم بهذه المناسبة العديد من النشاطات وعلى مدى ثلاثة ايام تضمنت حلقتين نقاشيتين حول اهمية المادة القانونية التي ترفض التعذيب في الدساتير وتأثيرها النفسي، فضلا عن البرامج التلفزيونية التي خصصت لهذه المناسبة في محطات تلفزيون كردستان وتلفزيون كلي كردستان ومحطة الاتحاد الاسلامي الكردستاني اضافة الى برنامج اذاعي.

وتناولت الحلقتان النقاشيتان والبرامج التلفزيونية والاذاعية التعريف بهذا اليوم والتأكيد على ضرورة فتح ورش عمل ودورات تدريبية لكوادر التحقيق والمتابعة ومعاقبة الذين يقومون بالتعذيب وفق الاجراءات القانونية.

وقال فهمي سلمان رئيس فرع المجلس في دهوك " تأتي اهمية هذه المناسبة في ضوء عدم وجود اي بند او مادة قانونية في دستور العراق او الدستور المقترح لاقليم كردستان لأعطاء الشرعية للتعذيب"

واضاف فهمي في كلمة بالمناسبة "للاسف ان النسبة العليا لتعرض الافراد للتعذيب تأتي من المجتمع نفسه وهي منتشرة بنسبة كبيرة والكثير منا يتعرض لهذه الظاهرة او يقوم بتعريض آخرين لها، لذلك نأمل بالتعريف بهذه الظاهرة وما جاء على اثرها من بنود من الامم المتحدة والعهد الدولي للحد منها "

وقال فهمي " نطالب حكومة الاقليم بمعاقبة من يقوم بالتعذيب والعمل على ادخال كوادر التحقيق والمتابعة في مؤسسات الاقليم الى دورات وورش عمل في سبيل ان يتم التعامل بشكل انساني مع المتهمين ، الى جانب ان تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدورها لنشر الثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان"

وجرى احياء هذه المناسبة برعاية محافظ دهوك وحضرها ماجد سيد صالح نائب المحافظ الذي اشار في كلمته الى ان "التعذيب ظاهرة مخيفة وفي الوقت الذي لم يمارس الشعب الكردي في مسيرته النضالية التعذيب رغم ان اعداءه مارسوا اقسى اشكال التعذيب ضده حتى يتنازل عن حقوقه وارضه وطموحاته اليوم ينبذ هذه الظاهرة بكل اشكالها "

واضاف " في الوقت الذي نأمل ان لاتبقى اية اشكال للتعذيب فأن حرص حكومة الاقليم واضح في هذا المجال وخير دليل هو تأسيس وزارة خاصة بحقوق الانسان وتأكيد سياسة حكومة الاقليم على التعايش والتسامح وحرية التعبير "

واشار زيرفان سليمان في كلمة مؤسسات المجتمع المدني وشبكة العدالة للسجناء الى ان الجميع مطالب اليوم لوضع حد لكل اشكال التعذيب وسد الطريق امامها ووضع الآليات للحد منه في المجتمع".

وقال كامل زيوي مسؤول جمعية السجناء السياسيين في دهوك " في الوقت الذي نرفض كل اشكال التعذيب في العراق وكردستان نعلم انه لايتم وضع حد لهذه الظاهرة الا بالاعتماد على حقوق الانسان وقبول الاخر ، لأننا كسجناء سياسيين عانينا اكثر من الجميع من هذه الظاهرة ونعرف حجم تأثيرها "

وحضر احياء المناسبة التي اقيمت في رئاسة جامعة دهوك عدد من اعضاء البرلمان ومسؤولو الدوائر الحكومية واساتذة الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن جمهور غفير من المواطنين.

رعته الامم المتحدة وبلجيكا

اوراق عمل ناقشت قانون النفط وكركوك والدستور في مؤتمر بعمان

عمان / المدى والوكالات

اختتم في العاصمة الاردنية عمان الجمعة مؤتمر (الدستور العراقي وقضاياه التشريعية) الذي خصص لمناقشة ابرز القضايا التشريعية الخلافية بين الكتل السياسية في العراق وهي الفيدرالية، تعديلات الدستور، قانون النفط الجديد، ومشكلة كركوك.

وقدمت خلال المؤتمر الذي ترعاه مؤسسة MICT) اعلام عبر التعاون والتغيير) بالتعاون مع وزارة الخارجية البلجيكية وجامعة الامم المتحدة في عمان اوراق عمل اعدها باحثون متخصصون وساسة عراقيون قدموا من خلالها قراءاتهم لتفاصيل المشهد العراقي.

فقد قدمت خلال المؤتمر الورقة الاولى التي حملت عنوان (الفيدرالية: الهوية العراقية، الأنفصال ام التوافق) والتي طرح خلالها الباحث الدكتور يحي الكبيسي ورقة تحمل محورا اساسيا وهو المواد التي لم تحسم اجراءاتها في الدستور والتي بقت كيفية تطبيقها معلقة مثل صلاحيات الحكومة الاتحادية والفيدرالية فيما يتعلق بالجيش والشرطة والتعليم وفرض الضرائب والرسوم والحدود الجغرافية للأقاليم وحل النزاعات بين الاقاليم والتي تركت بدون تأويل واضح ما قد يؤدي الى تفسيرات مختلفة حول الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والفيدراليات في كل قضية من هذه القضايا.

من جهته تحدث الباحث الدكتور حيدر سعيد عن طبيعة الحدث الصعب المتمثل في الانتقال من نظام شمولي مفرط في المركزية الى نظام مختلف تماما يؤسس في زمن الفوضى، وبالتالي لايمكن ضبطه خصوصا مع وجود ظاهرة تسييس القوانين التي تخضع للنقاش.

ونقل سعيد تصوره عن التحدي الكبير الذي يواجهه العراق لبناء صيغة فيدرالية لبلد متعدد الأعراق قد يواجه االتفكك في النهاية اذا ما تم تكوين فيدرالياته على اساس عرقي او ديني او اثني كما حصل بين الجيك والسلوفاك، ناهيك عن الفروق الفكرية للطبيعة الفكرية التي ستقسم العراق الى فكر علماني في الشمال وفكر ديني في الجنوب وتأثير اختلاف الايديولوجيات في العلاقات بين هذه الفيدراليات. واكد الباحث على اهمية الحرص على عدم التفاوت الأقتصادي والتنموي بين الفيدراليات لانه سيؤدي في النهاية الى مصدر قلق بين الفيدراليات الفقيرة والغنية.وحملت الورقة الثانية عنوان (كركوك: المادة ١٤٠، الأهتمام الدولي والجدولة الزمنية) قدمها كل من (د.هاشم الشبلي، الأستاذ ستران عبد الله، د. سليم عبد الله الجبوري) والتي تضمنت محورا مهما ارتكز على اهمية حل مشكلة كركوك من جهة ومدى اكتمال المادة ١٤٠ وامكانية تطبيقها.من جهته تحدث الدكتور هاشم الشبلي بشأن مشكلة كركوك قائلاً انها: ليست مشكلة مكونات ولغات متعددة بل هي مشكلة تراكمات تاريخية، ومعالجتها ليست سهلة، فهي ذات طبيعة انسانية اولا فيما يتعلق بالتطبيع واعادة الوافدين لمن يرغب لقاء تعويض عادل واعادة الموظفين المفصولين الى وظائفهم وكذلك اجراء الاستفتاء والاحصاء.وشدد د. الشبلي على ان قضية كركوك اذا لم تحل سريعا ووفقا للمادة ١٤٠ ستؤدي الى مضاعفات لن تصب في مصلحة البلاد.

اما ستران عبد الله فقد تحدث عن الاعتقاد الخاطئ بان المادة ١٤٠ كردية بحتة واشار الى ان المادة ١٤٠ هي نتاج ارادة الاطراف السياسية لحل قضية المناطق المتنازع عليها والتي يتداخل فيها العامل الانساني والسياسي في آن واحد.واكد على اهمية التوقف عن التهرب من تطبيق المادة على مدى الحكومات المتعاقبة معتبرا ان التهرب يتعلق في الغالب بعدم رغبة الاطراف المشتركة بالعملية السياسية بالتطبيق انتظاراً لوقت ملائم ليتسنى لها تغيير هذا القانون.وحول رؤيته للحل قال د. الشبلي ان على الجميع ان يتحدث مع مكونات مدينة كركوك ويعرف المطالب الجوهرية لكل مكون ليتسنى حل اشكالية كركوك.ومن ناحيته فقد نقل سليم عبد الله تصور جبهة التوافق التي تركزت على ضرورة اعطاء القانون فرصة اكبر وعدم التأكيد على التوقيتات التي حددت في المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة المؤقت والتي صرحت الاحزاب الكردية نفسها بعدم جاهزيتها لاجراء الاحصاء والاستفتاء نهاية عام ,٢٠٠٧واكد عبد الله ان الكرد وجدوا ان المادة لاتخدم مصالحهم وذلك لانها وفي حالة عدم قدرتهم على الالتزام بالتوقيتات المحددة فسوف يتم اللجوء الى محكم دولي واقترح لحل هذه الاشكالية اللجوء الى استعارة المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة المؤقت ووضعها في الدستور بدل المادة ١٤٠ ليتسنى تجاوز مسألة التوقيتات والوصول الى حل مناسب يتطلب بديهيا وقت اطول من نهاية العام الحالي.

بسبب توقف اعمال التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل

تحويل ٦٠ مليون دينار الى صندوق تنمية العراق

بغداد/ المدى والوكالات

قرر مجلس الأمن الدولي إغلاق برنامج التفتيش عن الأسلحة الذي أقيم لمراقبة نظام المقبور صدام.

وصوت ١٤ عضوا في المجلس لصالح القرار الذي أنهى مهمة برنامج أونموفيك، وقد امتنعت روسيا عن التصويت.

وكان البرنامج قد أقيم عام ١٩٩٩ للتحقق مما إذا كان لصدام أية أسلحة للدمار الشامل، وقد رحل مفتشو الأسلحة التابعون للبرنامج عن العراق قبل حرب عام ,٢٠٠٣

يذكر ان الولايات المتحدة كانت تقول بوجود أسلحة دمار شامل لدى العراق، لكنه لم يتم العثور على أية أسلحة من هذا النوع.

وبعد الحرب في العراق تولت "مجموعة المراقبة" الأميركية التفتيش عن الأسلحة، وبات دور الأونموفيك محصورا بالتدقيق في أية مواقع للأسلحة عبر الأقمار الاصطناعية.

لكن لم يتم العثور من قبل أي من البرنامجين على أية أسلحة سرية نووية أو كيمياوية أو بيولوجية أو صواريخ طويلة المدى التي كانت واشنطن ولندن تريان امتلاك العراق لها.

ومن جهته قال المبعوث الروسي لمجلس الأمن فيتالي شوركين إن القرار لا يوضح ما مصير عشرات الصواريخ التي لم يدمرها مفتشو الأمم المتحدة.

كما رأى أن القرار لا يعطي "أية أجوبة واضحة حول وجود أسلحة دمار شامل في العراق."

أما السفير الأميركي في مجلس الأمن زلماي خليلزاد فرحب بالقرار، قائلا: "إنه يوم تاريخي لأنه يفتح صفحة جديدة فيما يتعلق بالعراق وأسلحة الدمار الشمال."

ورحب مسؤولون عراقيون بالقرار الذي سوف يسمح بتحويل ٦٠ مليون دولار من برنامج النفط مقابل الغذاء إلى صندوق عراقي للتنمية.

احالة جنديين امريكيين الى المحكمة بتهمة القتل العمد لثلاثة عراقيين

بغداد/ المدى والوكالات

قال الجيش الامريكي، السبت الماضي، إنه وجه تهمة القتل العمد بحق إثنين من جنوده على خلفية ثلاث عمليات منفصلة ارتكبت ضد ثلاثة مواطنين عراقيين في منطقة الاسكندرية في الفترة مابين نيسان وحزيران من العام الجاري.

وقال بيان للجيش الامريكي إن التهم الموجهة الى الجنديين "تم الاعلان عنها اليوم."

وأوضح بيان صحفي تلقت (المدى) نسخة منه ان "اثنين من جنود الجيش الامريكي اتهموا(السبت) بتهمة القتل العمد في ثلاث جرائم قتل ارتكبت بحق ثلاثة افراد مدنيين في ثلاث عمليات منفصلة."

واضاف ان هذه التهم الموجهة "هي مجرد اتهامات بارتكاب فعل خاطئ وان هؤلاء الجنود هم ابرياء حتى تثبت ادانتهم من خلال ادلة مادية لا يمكن الطعن بها."

وقال البيان ان الفعل الخاطئ الذي يتهم به هذان الجنديان "وقع في الفترة مابين نيسان وحزيران من العام الجاري قرب منطقة الاسكندرية."

وتشهد منطقة الاسكندرية على الدوام العديد من العمليات المسلحة بين مجموعات مسلحة من جهة وبين القوات الامريكية والعراقية من جهة اخرى.

وقال البيان ان التهم الموجهة ضد احد هؤلاء الجنود وهو الرقيب مايكل هينسلي هي "ارتكابه جريمة القتل العمد ثلاث مرات واعاقة تطبيق العدالة ثلاث مرات والقيام بتصرف خاطئ بوضع السلاح في مكان قريب من جثث المقتولين العراقيين." واضاف البيان ان "التهم وجهت يوم الثامن والعشرين من شهر حزيران من العام الجاري وان الرقيب هينسلي تم وضعه في مكان احتجاز في الكويت في نفس اليوم لغرض عرضه على المحكمة."

واكد ان التهم التي وجهت للعريف الثاني وهو جورج ساندوفال "هي تهمة واحدة للقتل العمد وتهمة ارتكاب فعل خاطئ بوضع سلاح في مكان قريب من جثة عراقي قتل (في الحادثة)."

واضاف ان التهم وجهت للعريف ساندوفال في نفس اليوم التي تم فيه توجيه التهم الى الرقيب هينسلي وان ساندوفال "تم توقيفه في يوم السادس والعشرين من حزيران الجاري عندما كان في مدينته في تكساس وتم نقله الى مكان الاحتجاز في الكويت في التاسع والعشرين من نفس الشهر لعرضه على المحكمة."

وقال البيان ان التحقيقات التي اجرتها وحدة التحقيقات الجنائية التابعة للجيش الامريكي "استندت الى تقارير وضعها زملاء للجنديين استندت على (تهمة) القيام بارتكاب الفعل الخطأ.. وان التحقيقات مستمرة."